

تخطيط الأرائل

الأستاذ : صلاح الدين الزعبلوي

اجتمعت كلمة الأئمة على الاحتجاج بأشعار الجاهليين ، كما تلاقت أقوالهم على الاستشهاد بأشعار المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام . وقد أسماوا الجاهليين أصحاب الطبقة الاولى ، والمخضرمين اصحاب الطبقة الثانية .

أما الاسلاميون المتقدمون كجرير والفرزدق ، فالاكثرون على صحة الاستدلال بأشعارهم أيضا ، وهم أصحاب الطبقة الثالثة . ولو ان من الأئمة من لحن الفرزدق وخطأ الكميث وذا الرمة كأبي عمرو ابن العلاء وابن أبي اسحاق الحضرمي والحسن البصري .

وأما المولدون والمحدثون كبشار وأبي نواس ، وهم اصحاب الطبقة الرابعة ، فقد أخذ الاكثرون بعدم الاعتداد بأشعارهم ، قالوا : إنما استشهد سيويه والأخفش بشعر بشار اتقاء لهجوه . وقد اتسع جار الله الزمخشري فرأى الاستشهاد بكلام من يوثق بعريته كأبي تمام ، وترخص الرضي الأسترابادي فحذا حدوه واستن بسنته ، كما فصله البغدادي في خزاته (٦/١ - ٧) ونهج نهجها أحمد شهاب الدين الخفاجي . بل تسمح السيد البطليوسي (الاقتضاب) فاستشهد على صحة اضافة (آل) الى الضمير بقول المتنبي :

والله يسعد كل يوم جدّه ويزيد من أعدائه في آله

وليس استشاده هذا على أن أبا الطيب ممن يحتج بشعره ، بل على ان سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تنفيذ هذا البيت ونقده ، وهم قد تعقبوا الشاعر وتسقطوه فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث

الدقيق ، ذلك دليل على صحته • قال البطيوسي : (ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت) •

وليس غرضنا هاهنا ان نبسط الرأي فيمن يحتج بأقوالهم ، وإنما وطاناً بهذا لنكشف عن موضع طريف يتفق للناقد كثير من نظائره ، ويقع له مستفيض من أمثاله • ذلك انه اذا اجتمعت كلمة الأئمة على الاحتجاج بالشعر الجاهلي ، فهل ينسج هذا ان يتفق منه ما يبين الصواب فيكون محل انتقاد الناقدين أو موضع نظر المخطئين القادحين ؟

قال احمد بن فارس صاحب المقاييس : (ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط • فما صحّ من شعرهم فمقبول ، وما أبتّه العريية واصولها فرود) • وقال ابو الحسن القاضي الجرجاني في كتابه (الوساطة بين المتبني وخصومه / ١٢) : (ودونك هذه الدواوين الجاهلية والاسلامية ، فانظر : هل تجد قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يسكن لعائب القدح فيه ؟) •

ولا خفاء بصحة ما ذهب اليه ابن فارس ، واستقامة ما اتجه القاضي الجرجاني ، ولكن إذا ثبت جواز الخطأ على الجاهليين فكيف يصحّ ان نأخذهم بقواعد قد قننت بعد زمانهم ، واصول قد أصكّت ، اعتماداً على شواهد من أشعارهم ؟

أقول لا بد أن نجعل قواعد اللغة ، ولو تأخرت ، معياراً للحكم بخطأ قول الجاهلي أو صوابه لان هذه الحدود والقوانين انما اتخذت بعد استقرار أقوال من يحتج بكلامهم ، والوقوف على ما شذ منها وندر فلم ينقد لمثال مألوف ، او شاع واشتهر فطبع على قياس معروف • ذلك ان النحاة حين عدوا الى اتخاذ القواعد والاصول قد عرضوا لما انتهى اليهم من كلام العرب ، فتأملوه وتدبروه ، وتتبعوه واستقروه ، فاستشفوا نظام صياغته وكشفوا عن طرائق تأليفه ،

واستتبوا احكامه وضوابطه * قال عبد اللطيف البغدادي على ما رواه السيوطي في المزهري (١ / ٣٧) : (اعلم ان اللغوي شأنه ان ينقل ما نشئت به العرب ولا يتعداد * واما النحوي فشأنه ان يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه) * وجاء في طبقات النحويين لابي بكر الزبيدي ان ابن نوفل روى عن ابيه انه سأل ابا عمرو بن العلاء (أخبرني عما وضعت مسا سيبته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ، فقال : لا * فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال أحصل على الاكثر وأسي ما خالفني لغات) *

فإذا خرج الجاهلي عن مألوف كلام العرب وحاد عن الجادة التي تعرف النحاة معالمها بتتبع اقوالهم واستقراء مآثور لغتهم ، فقد أخطأ ولحن *

قال الاستاذ احمد عبد الغفور العطار في مقدمة معجم الصحاح : (من الخطأ ان يفهم احدنا ان الجاهليين كانوا في نجوة من الخطأ وفي عصاة من اللحن ، بل كان فيهم من يلحن ويخطيء * وقد جاء في الشعر الجاهلي ابيات لا تجيزها قواعد النحو والصرف ، وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مُسفّ وعمل مصطنعة واعتذار مفتعل) * وقد علق الاستاذ عباس محمود العقاد على هذا فقال : (ان الباحث الناضل قد اصاب في هذه الملاحظة * وانما الخطأ ان يُظن ان القاعدة سابقة لصواب المصويين وخطأ المخطين من اصحاب الشواهد التي يسوقها النحاة ، فانما عرفت القواعد بعد حصر الشواهد وتغليب الكثرة منها على القلة والراجح على المرجوح ، ويدخل في ذلك تقدير مكان القبيلة من أصالة اللغة ، والبعد من منافذ الدخيل) *

ولاشك أن النحاة قد أخذوا بما اطرد سماعه عن العرب فجعلوه قياساً ، وعللوا هذا القياس وسببوه * فإذا اتفق عن العرب مطرد في القياس

والاستعمال فلا خلاف في إثارة . قال ابن جني في الخصائص (١/١٣٢) (وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه) . لكن المسوع لم يجر على حدّ أو يستقم على وجه . على ما هو معروف . فما خرج منه عن سست القياس واطرد استعماله اتبعوا السماع فيه ولم يتجاوزوه الى القياس عليه . على ان منهم من اخذ بالقياس فيه الى جانب السماع . وما انقاد للقياس وشذ استعماله تركوه ولم يتعدوه في الترك الى نظائره . على ان منهم من لم يمنع منه حملاً له على أمثاله . وأما ما جاء شاذاً في القياس نادراً في الاستعمال فالأكثر على اغفاله وعدم الاعتداد به .

ولا شك أن الأخذ بالقياس والتعويل عليه إلزام الناس اتباع الأكثر الاغلب وهدر الشاذ واغفال القياس عليه ، انما هو مذهب البصريين . قال الزبيدي في كلامه على الخليل في (مختصر كتاب العين) : (فهو الذي بسط النحو ومدّ أظنابه وسبّب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده . ثم لم يرض أن يؤلّف فيه حرفاً أو يرسم فيه رسماً . . . واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيويه من علمه ، ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته . فحصل سيويه ذلك عنه وتقلّده وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدّم ، كما امتنع على من تأخر بعده) .

ومضى البصريون يعولون على القياس حتى بلغوا الغاية في ارساء أظنابه واستيعاب أصوله . واعتمد الكوفيون على السماع والقياس كما فعل البصريون ، وكان أوائلهم أدنى الى الاخذ بالسماع منهم الى اجراء القياس ، واحرص على الوصف منهم على التعليل ، كما كان أوائل البصريين ، وكل ما في الامر ان البصريين رجحوا الكوفيين في

القياس وفضلوهم في التعليل غالباً ، على ان استرسالهم في هذين ، لم يكن من طبيعة اللغة وخصوصاً دوماً ، اذ لا شك ان المستحب من القياس هو الذي أفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها ، وفي ضبط أحكامها وتعليقها ، وفي اتساعها واطراد نموها ، ذلك القياس الذي ابتغى العلة التعليلية والعلة القياسية فلاءم طبيعة اللغة وجانسها واستن بطرائقها ، دون القياس الذي اعتسد العلة الجدلية والحجة النظرية ، ونحا نحو الفلسفة وشاكلها واتسم بستتياً ، وبين القياسين من التفاوت والتغاير ما لا خفاء به ولا لبس .

ولا شك ، الى ذلك ، ان المعول عليه من التعليل ما ارتبط فيه صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى وتحرري المراد منه ، اما الاعتداد بما توحى به الصناعة ويقتاد إليه الكلف بطرائقها والافتتان بأساليبها ، والاغراق في التأويل ، والتكلف في التخريج ، وقصر العناية على ضبط أواخر الكلم ، والانصراف عن تدبر أوجه التعبير لاستجلاء ما تقود اليه من دقائق المعاني ، فانه لا يسلك الى المطلوب من علم النحو . وقد عرض الزجاجي في ايضاحه لهذا فجعل الاعراب دليلاً على المعنى فقال : (إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة ومنعولة ومضافة ومضافا اليها ، ولم يكن في صورها وابنيها أدتة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الاعراب تنبئ عن هذه المعاني .. ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل ، ان أرادوا ذلك ، أو المنعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني) .

هذا وإذا صحّ جواز الخطأ على الجاهلين واستقرّ أخذهم بما قعد من الأصول ، وكان للمعتز أن يصوب ما يصوب بالدليل ،

ويسوّى ما يرى فيه مطعنا وبه مغزرا بالحجّة، فلا مناص من أن يكون في مجال النظر لأقوال هؤلاء المتقدمين ثابت البرهان ، وفي موضع النقد لأرائهم وثيق الحجّة • وان يستظهر بأدلة واضحة وبيّنات ناهضة ملزمة • وألا يخفّ الى التخطئة وادعاء الوهم او النقص ، قبل أن يتوفى البحث ويقلب النظر وينعم الفكر، فيسلك، فيما اتحاده، الجحدّ ويأمن العثار •

ومن قبيل ما نحن بصدده ، تخطئة اللغوي المعروف الشيخ ابراهيم اليازجي للشاعر الجاهلي الحارث بن حلّزة الشكري • فقد أخذ عليه انه أثث (الضوضاء) وهي مذكرة ، وقد قطع في رسالته (لغة الجرائد) بأن ضوضاء مذكر أبدا ، وان من أثثه فقد توهم انه من باب (شحناء وبغضاء) كما فعل الحارث بن حلّزة الشكري ، اذ قال :

أجمعوا أمرهم بلبيل فلما أصبحوا اصبحت لهم ضوضاء

قال اليازجي (١٧) : (على ان مثل هذا الوهم قد جاء في كلام بعض الجاهليين ، لأنه من المواضع التي تلبس على غير اللغوي ، قال الحارث بن حلّزة، أجمعوا أمرهم • فأث الضوضاء على توهم انه من باب شحناء وبغضاء • والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض ، وهي مادّة لم ينطقوا بها أيضا • والصحيح أن الضوضاء وزنه فعّال على حدّ بلبال وزلزال ، واشتقاقه من الضوّة ، وهي الصياح والجلبة ، وأصله ضوضاو بالواو ، ثم قلبت الواو همزة لتطرّفها) •

ونحن لا نذهب في الردّ على اليازجي الى ما ذهب إليه عبد الرحمن بن سلام البيروتي حين قال : (ان ابن حلّزة من الجاهليين، وإن

نسبة الوهم إليه أمر غير مسلم) • وانما نرى ما رآه ابن فارس وأبو الحسن الجرجاني فيما تقدم من قولهما • فلا ننكر لأحد أن يخطيء أو يضلّ مهما عظمت منزلته في العلم ، وليس امرؤ بفوق أن يهفو أو يزلّ وإن كان راسخ القدم فسيح الخطوة طويل الباع • وانما ملاك الأمر أن يُعترف بالحق ويُنقاد بزمامه ، وأن تصدق النيّة في تحرّي الصواب ويُستعان فيه بالصبر • فلا يفتر عزم عن التماس الحق من وجهه ، أو يقصر سعي عن ابتغائه من مآتاه وورده •

ومن ثمّ لا بد أن يُستوفى ، فيما نحن فيه ، البحثُ ويُستقصى النظر وأن يُردّ الدليل بالدليل ، وتُدفع الحجّة بالحجّة • ويعنّ لنا أن نسأل : ألم يعرض العلماء لشعر الحارث بن حلزة ويتدبروه فكيف لم يستدركوا عليه مثل هذا السقط أو يأخذوا عليه مثل هذا الوهم ؟

وإذا صحّ أن موضع الخطأ من الخفاء والإشكال بحيث يذهب على شاعر كالحارث ، كما يقول اليازجي ، فكيف يجوز على العلماء المحققين ، ويلبس وجهه على الجهايزة الراسخين ، وهم أبصر بسواطن اللحن ، فيما يعرضون له ، واعلم بصحيح القول من فاسده ؟

والذي عندي أن الشاعر لم يعثر ، وإن ضوضاء في كلامه من باب (شحناء وبغضاء) بلا توهم • خلافاً لما اعتقد اليازجي •

قال ابن سيده في سفره الكبير المخصص (١٦ / ١٦) في باب ما يُسدّ ويُقصر : (والضوضاء الأصوات المرتفعة ، والضوضاء جمع ضوضاءة ، وهي فعلاّل في لغة من مكدّ وصرف ، وفي لغة من مدّ ولم يصرف : فعلاء) • وقد حكى السيوطي في مزهره (٢ / ١٥٠) عن ابن سيده ، ما جاء على فعلاء من الأسماء فقال :

٦ - م

(البأساء الشدة ، والبغضاء العداوة •• والضوضاء الجلبة والسياح في لغة من لا يصرفها •• والغوغاء صغار الجراد وسفلة الناس •••••
 وانشحاء العداوة ••) • وقال ابن منظور في اللسان بعد حكاية بيت اشاعر : (وقال ابن سيده ، وعندني أن ضوضاء ها هنا فعلاء) •
 قد انذني يعنيه هذا كله ؟ الذي يتبين مما أوردنا ان في (ضوضاء)
 -تين : الأولى أنها مذكورة على فعال لأنبأ مصدر من (ضوضي
 يضوضي) الرباعي ، والهمزة في الآخر مقلوبة من الواو • وهذه لغة
 من صرفها • والثانية : أنها مؤنثة على فعلاء ، فلا بد أن تكون من
 (ضاض يضوض) الثلاثي ، والهمزة في فعلاء للتأنيث ، كما هي في
 بأساء وشحاء وبغضاء ، وهذه لغة من لم يصرف • وألث التأنيث تمنع
 من الصرف كل اسم سواء أكان مفردا أم جمعا ، مقصورا أم مسدودا •
 نكرة أم معرفة •

هذا وأحق من- يستتبي في المسألة ويعوّل على رأيه ، وأجى
 أن يحكم ، أبو زكريا الخطيب التبريزي ، فإنه مفرع الرأي
 والمسورة • وهو عالم من علماء العربية المتقدمين ، توفّر على شرح
 كثير من دواوين الشعر كديوان الحماسة وديوان المتنبي وسقط الزند •
 وعني بتهديب بعض كتب من تقدّموه كابن السكيت ، وعكف على
 إعراب القرآن • قال التبريزي في صدد الكلام على بيت الحارث في
 كتابه (شرح القصائد العشر) : (والضوضاء الجلبة والاختلاط ••••• ومن
 العرب من يصرف ضوضاء في المعرفة والنكرة ، وهو الاختيار عند أبي
 إسحاق لأنه عنده بمنزلة قلقال • ومن العرب من لا يصرفه في معرفة
 ولا نكرة ، ويجعله بمنزلة صحراء وما أشبهها) •

أفرايت كيف حكي في الضوضاء التذكير والتأنيث على أنهما

لغتان مسبوغتان من لغات العرب *

ولتندبر كلاً من اللغتين ، لغة من يصرف ضوضاء ويذكره ، ولغة من يسنعه ويؤنثه * فقد عرض سيبويه لـ (ضوضاء) مذكراً ، في كلامه على فعل (ضوضى) الرباعي (٢ / ٣٨٦) ، فأورد (ضوضيت في باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء ، وجعله بنزلة (ضعضعت) ، كما أورده في باب ما يضعف من بنات الواو *

وعرض ابن جني للتعلم الرباعي أيضاً في الخصائص (ج ١ ، وج ٣) فذكر ضوضيت وقال ان الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا مع التكرير *

وطبيعي أن مجيء الفعل رباعياً في الكتاب والخصائص لا يمنع أن يتفق له حال أخرى في لغة أخرى ، كما نص عليه ابن سيده في غير موضع ، وأشار إليه السيوطي ، وابن منظور ، والتبريزي وغيرهم *

وليست ضوضاء فريدة فيما تداخل أصلاذ الثلاثي والرباعي من المسدود * فقد حكى سيبويه (٢ / ٣٨٦) وابن جني (١ / ٤٥٠) وابن سيده (١٦ / ٧٢) من ذلك غوغاء * قال سيبويه : (أما الغوغاء فنيه قولان ، أما من قال غوغاء فأنث ولم يصرف فهي عند مثل عوراء * وأما من قال غوغاء فذكر وصرف فإنما هي عنده بنزلة التسقام ، وضاعفت العين والواو ، كما ضاعفت القاف والميم) . وقال نحواً من ذلك ابن جني وابن سيده * وقال الهداني في الألفاظ الكتابية (وغوغاء يُصرف ولا يُصرف ، فمن صرفه جعله فعلاً ، ومن لم يصرفه جعله فعلاً) *

وقال الرضي في شرح الشافية (٢ / ٣٧١) : ومن صرف

الغوغاء فهو مثل القسقام ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما في العذراء) • وسبق الى ذلك الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف (٢٤) وقد ورد غوغاء بمعنى ضوضاء أيضا كما ذكره اللسان ، وأشار اليه التاج •

ولنعرض لضوضاء مؤثسا • قال ابن سيده في المخصص : (والضوضاء الاصوات المرتفعة ، والضوضاء جمع ضوضاءة ، وهي فعلا في لغة من مدّ وصرف • وفي لغة من مدّ ولم يصرف فعلاء) • فضوضاء المؤنثة غير المصروفة ، على (فعلاء) ، وهي اسم على معنى الجمع ، واحد ضوضاءة ، قال ابن الأنباري (وقوله ضوضاء معناه جلبة وهو جمع واحده ضوضاءة ، وهو مسدود • وربما قصر فيكون جمع ضوضاءة) ، كما جاء في تحقيق كتاب القوائد العشر للتبريزي • وهذا يعني ان ضوضاء واحده ضوضاءة ، وأن ضوضى واحده ضوضاءة • فهل جاء (فعلاء) جمعا او مرادا به معنى الجمع ، وكان له واحد على (فعلاءة) في غير ضوضاء وضوضاءة ؟

جاء في الكافية (١٦٨/٢) : (ومن الاوزان التي لا تكون ألها المسدودة إلا للتأنيث فعلاء • وهو قياس في مؤنث أفعال الصفة نحو أحمر وحساء • وقد يجيء صفة وليس مذكّره أفعل كامرأة حسناء وديسة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء • ويجيء مصدر كالسّراء والغراء والأواء ، واسما مفردا غير مصدر كالصحراء والهيحاء ، واسم جمع كالطرفاء) • فيبدو ان ضوضاء المؤنثة من قبيل اسم الجمع ومثاله الطرفاء •

قال ابن منظور في اللسان : (والقصباء جماعة القصب واحدها قَصْبَة وقصباءة) • وقال أيضا : (قال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ،

والطرفاء اسم للجمع ، وقيل واحدها طرفاءة) ، وأردف (وقال ابن جني من قال طرفاء فالهمزة عنده للتأنيث ، ومن قال طرفاءة فالتاء عنده للتأنيث) .

وليس كل ما جاء على فعلاء دالا على الجمع جاء واحده على فعلاءة كضوضاء وقصباء وطرفاء ، فقد قالوا في واحد حلقاء (حَلِقَة وحَلِقَة وحلقاء وحلقاة) ولم يقولوا (حلقاءة) ، وقالوا في طرفاء (طَرْفَة وطرفاء وطرفاءة) . كما قالوا في قصباء (قَصْبَة وقصباء وقصباءة) . وفي هذا كلام طويل نجده في شرح الشافية (٢ / ١٩٩) ، والمزهر (٢ / ٧٤) .

ولنعد الى كلام اليازجي ، فقد قال : (على ان مثل هذا الوهم قد جاء حتى في كلام بعض الجاهليين ، لانه من المواضع التي تلتبس على غير اللغوي) . فأبيّ موضع أشكل على ابن حلّزة واستبهم فلم يفتن لوجه الصحة في تذكيره أو تأنيثه ؟ أو لا يعلم شاعر جاهلي كالحارث بن حلّزة قد أوتي من نفاذ البصيرة وقوة السليقة ، ومن دربة السكر في تصريف الكلام ما هو معروف غير منكور ، ألا يعرف انه اذا قيل (ضوضى يضوضى) قيل (ضوضاء) وأن هذا من حقه التذكير ؟

وقال اليازجي : (والصحيح أن الضوضاء وزنه فعالل على حدّ بلبال وزلزال ، واشتقاقه من الضوّة وهي الصياح والجلبة) . فكيف يكون اشتقاق ضوضاء إذا كان من باب شحناء أي فعلاء ثلاثيا من ضاض يضوض ، ويكون اشتقاقه اذا كان على حد فعالل رباعيا من (الضوّة) ؟ فانظر الى ما أشار إليه ابن جني في سر الصناعة (١ / ١٩٧) فيما تداخل أصلاه الثلاثي والرباعي . قال : ليس نرّة

عند النحويين من لفظ ثرثرة وإن كانت من معناها) * وهو يريد أن
 ثرّ من مضاعف الثلاثي ، وترثر من مضاعف الرباعي * وقد مثل
 ابن جني لذلك أيضا بـ (ررقّ ورقرق وصرّ وصرصر) * كما مثل
 في الخصائص (٤٥٠/١) بـ (سلس وسلسل . وقلق وقلقل وحت
 وحث) * قال أبو علي المرزوقي في شرح الحماسة (١٦٤٥) :
 (والصرّ والصرصر بمعنى ، وليس من بناء واحد ، لأن صرصر رباعي
 وذئك ثلاثي) *

فالواضح إذاً أن (ضوضاء) إذا كان على فعال فهو من
 (ضوضى يضوضى) الرباعي ، وإذا كان على فعلاء فهو من (ضاض
 يضوض) الثلاثي ، هذا إذا أريد الزنة والصيغة * أما إذا أريد أصل
 المعنى فقد كان ينبغي أن يشار إليه ، ويفصل القول فيه . والمحلّ محلّ
 بحث الزنة والصيغة ، لا محل الكشف عما توارد من الالتاظ على معنى
 وليس يُصحح كلام اليازجي هنا إلاّ على طريقة ابن فارس في
 المتايس في اشتقاق الكلام وتوليد بعضه من بعض ، إذ قال : (وأما
 الضاد والحرف المعتل ، فهو يدلّ على صياح وجلبة ، من ذلك الضوة
 والضوضاة أو الضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم) * فالضوضاء
 والضوة قد تواردا على (الضاد والواو) ودلا على معنى *

وقال اليازجي : (والذي يلزم من هذا ، أي حصل ضوضاء على
 شحناء أو فعلاء ، أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض ، وهي مادّة
 لم ينطقوا بها أيضا) * أقول ليس يلزم من عدم النطق بـ (ضاض
 يضوض) إذا ثبت وصحّ ، ألاّ يكون منه اسم على (فعلاء) * وقد
 رأيت أن ابن سيده قد اثبت (فعلاء) زنة لضوضاء ونصّ عليه
 نصا صريحا * وربما بنوا من (فعلاء) اسما ولم يذكروا له فعلا ، أو

كان له فعل أَمَاتُوهُ لاستغنائهم عنه بسواه ، فبقي الاسم * فبهذه غوغاء قد نصوا على أنها مؤنثة على زنة فعلاء في لغة من ينسبها من التصرف ، ولم يذكروا لها فعلا على (غوغ) * وهل في اللغة ما يوجب أن يبنى كل اسم على فعل يشتق منه ؟ هذا وقد ردّ على اليازجي غير ناقد * من هؤلاء الأستاذ سليم الجندي في رسالته (إصلاح الناصد من لغة الجرائد) فاستظهر بالنصوص على أن الضوضاء رباعي لا وجه لاشتقاقه من (الضوة) لأن هذا ثلاثي * وأورد ما حكاه أبو العباس في كتابه (المقصور والمدود) ، قال أبو العباس : (والضوضاء الأصوات المرتفعة ، مسدودة في قول الفراء ، ومقصورة عند الأصمعي) * ثم حكى عن ابن أحمر قوله :

ثم تنادوا بعد تلك الضوضا منهم بهاب وهلا ويابا

كما ذكر بيت الحارث ، وقال (قال سيبويه فن قصرها جعلها جمع ضوضاء ، ومن مدها جعلها مصدرا كالزلال ، إذ قالوا : زلزلت الأرض زلزالا وزلزلة ، وضوضيت ضوضاء وضوضاة) *

قال الجندي : (فقد اتضح من مجموع هذه النصوص الصريحة أن هذه الكلمة رباعية ، وأنها مثل الضوة لا مشتقة منها * أما تأنيث الضوضاء فلم أر من صرح به ، ولكنها وردت مؤنثة في البيتين المتقدمين ، وفي كلام أبي العباس وسيبويه وفي كلام صاحب التاج ، والعرب قد تؤنث اللفظ باعتبار معناه ، كما قالوا ثلاث أشخاص في النساء * ومعنى الضوضاء الجلبة كما رأيت) *

أقول ان النصوص قد اطردت بتأنيث الضوضاء ، كما رأيت فيما أسلفنا * اما تأنيث الضوضاء في كلام أبي العباس وسيبويه وصاحب

التاج ، فلا يُعدّ حجة على ثبوت تأنيثه عند هؤلاء في الاصل . فقد يؤنث اللفظ المذكور في الحديث عنه ، ويراد بتأنيثه (الكلمة) ، فإذا قال سيبويه (ومن مدّها جعلها مصدرا ..) فقد قاله على حدّ قول القائل (ومن مدّه هذه الكلمة جعلها مصدرا) . والا فكيف يجعل الضوضاء مؤنثا وهو مصدر ضوضى ، فانظر الى قوله مثلا (٨/١) : (فانهم يقولون يدّع ولا يقولون ودّع ، استغنوا عنها بترك) . فانه على تقدير (استغنوا عن هذه الكلمة) . وهكذا قوله (٣٨٦/٢) (وأما من قال غوغاء مذكر وصرف فإنما هي عنده بسنزلة القسقام) . فهو قد اتى بـ (غوغاء) مصروفا مذكرا ثم قال (فانما هي عنده) ، وتقديره (فانما هذه الكلمة عنده ..) .

أما تعليقه تأنيث الضوضاء باعتبار معناه وهو الجلبة فهو تعليل لا بأس به ، لولا أمران : الاول اشتهار تأنيث الضوضاء اشتهارا يبعث على حلها على أصل مقطوع به . والثاني ان أحدا لم يشر الى مخالفة الحارث الأصل ، في تأنيث الضوضاء . وقد جعل الأئمة تأنيث المذكر في مثل هذا الموضع ضرورة . واذا كان ابن جنبي قد استجاز هذا وردّ نظائره الى باب ما حصل على المعنى ، في الخصائص (٤١١/٢ - ٤٣٥) فانه اعتدّ هذا الموضع في سر الصناعة (١٤٧/١) ضرورة قبيحة ، إذ قال : (فإنما أثنه أي الصوت لأنه أراد الاستغائة ، وهذا من قبيح الضرورة ، أعني تأنيث المذكر ، لانه خروج عن أصل الى فرع . وانما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث الى التذكير ، لان التذكير هو الاصل) . وقال في الخصائص : (وتذكير المؤنث واسع جدا لانه ردّ فرع الى الاصل ، ولكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والاغراب) ولو اتفق لاستاذنا الجندي من النصّ ما يؤكد تأنيث

الضوضاء كما وقع لنا ، لاستغنى به عما أورده من التأويل *

هذا وقد بقي أن نقول شيئاً في ردّ الاستاذ العدناني على اليازجي في معجمه (الأخطاء الشائعة) * قال العدناني : (قال اللسان الضوضاء والضوضاء أصوات الناس وجلبتهم * * * ، ولم يذكر كلمة - مذكرة * وهو الذي حرص صاحبه على ايراد كل شاردة وواردة) * أقول اذا كان (اللسان) قد أتى بكل شاردة وواردة فلم يفضل عن صغيرة أو يذهل عن دقيقة ، حتى عدّ سكوته عن أمر دليلاً على اتقاء هذا الامر ، فما بال الاستاذ نفسه لم يستغن بنصوصه ويجتريء بنقوله فيكفي نفسه مؤونة ابتغاء ما جاءت به بقية المعاجم في هذه المادة أو غيرها ؟ واني لاذكر أن الاستاذ قد استترغ في معجمه نصوصاً من مظان معجمية كان بعضها يُغني عن بعض * وكأنه كان يحاول ألاّ يدع وراء سعيه في استقصاء النصّ مذهباً لطالب ، أو يترك بعد جهده في استيفائه مراداً لباحث !

أما إغفال الاشارة الى التذكير فيما هو مذكر ، فسرده الى أن العادة قد جرت غالباً على أن يقصر النص على التأنيث ، فاذا سكّت عنه فقد أُريد بذلك التذكير ، ذلك أنهم اعتدوا التذكير هو الأصل وهو الأكثر ، فلا حاجة الى أن يشيروا اليه ، والتأنيث فرع ، وهو الأقل ، فلا بد من الكشف عنه ، والدلالة عليه * قال سيويه في الكتاب (٢٢/٢) : (وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد * فكل مؤنث شيء والشيء مذكر ، فالتذكير أوّل ، وهو أشدّ تمكناً) ، وقال الاستاذ العدناني : (ولم أجد معجماً واحداً يذكر كلمة ضوضاء) * وقرله هذا غريباً حقاً * وذلك أن كل نصّ

قد تضمن أن ضوضاء مصدر ضوضى يوضى ، فقد عنى أنه مذكر * أوليس في كتب اللغة أن المصدر هو اسم الحدث الجارى على الفعل ، أو أنه اسم الحدث الذي يشتق منه (شرح الكافية ٢/١٩١) ، وأن من حقه التذكير لأن به العموم والجنس ، ما لم تلحق به علامة من علامات التأنيث كالعبادة والطلاق والرثاقة ، فانه يؤنث بلفظه دون معناه ؟ فانظر الى ما جاء في الخصائص (٢/٢٠٢ - ٢٠٨) بصدد الكلام على انوصف بالمصدر : (فإن قيل لم أنت المصدر أصلا ، وما الذي سوغ التأنيث فيه ، مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما الى التذكير .. قيل علة جواز تأنيث المصدر ، مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ، أن المصادر أجناس للسعاني ، كما غيرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرس .. فكما أن أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة بالألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو غرفة ومشرقة .. وكذلك جاءت أيضا أجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا دون معنى ، وذلك نحو المحسدة والموجدة) * وقال أبو البقاء في الكليات (٣٢٩) : (أما الأفعال فإنها مذكورة لأن مدلولها الحدث ، والحدث جنس ، والجنس ذكر) *

وتأمل ما جاء في أمالي المرتضى (١/٧٣) : (قال زياد الأعجم :

إن الشجاعة والسماحة ضمنا قبرا بسروا على الطريق الواضح

فقال ضمنا ولم يقل ضمنا * قال الفراء لأنه ذهب الى أن السماحة والشجاعة مصدران ، والعرب تقول : قصارة الثوب يعجبني) *

ومما جاء من المصدر مؤنثا لاتتهائه بألف التأنيث ما ذكره سيويه إذ قال في الكتاب (٢/٢٢٧) : (هذ باب ما جاء من المصادر وفيه ألف

التأنيث ، ذلك قولك رجعت رجعي وبشرته بشري وذكرته ذكري وأشتكيت شكوي وأفقيته فُتيا *** وأما الدَّعوى فهو ما ادعيت * فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر * وقالوا : الكبرياء للكبر) * وقال ابن سيده في المخصص (١٥ / ١٠١) : (وأما الألف التي للتأنيث نحو التي في بشري وذكري والدَّعوى ، فهذا الضرب لا يلحقه التنوين في حال) *

وقال صاحب المصباح : (ورأى في منامه رؤيا على فعلى غير منصرف لألف التأنيث) *

وقال جواس الكلبي :

فلا تكفروا أحسنى مضت من بلائنا ولا تمنحونا بعد لينٍ تجبرا

قال المرزوقي في شرح ديوان الحساسة (١٤٩٣) : (وقوله حُسنى مضت ، مصدر في معنى الاحسان ، وليس بتأنيث الأحسن ، لأن تلك تلزمه الألف والتاء) *

وذكر الرضيّ (السراء والضراء) في المصادر فأنت لأنها على فعلاء ، فقال (٢ / ١٦٨) : (ومن الأوزان التي لا تكون ألفها المدودة إلا للتأنيث فعلاء ، وهو قياس في مؤنث أفعل ** ويجيء مصدرا كالسراء والضراء **) * وقال ابن سيده في المخصص (١٦ / ٩٠) : (أعلم أن أبنية الأسماء التي تلحقها هذه العلامة - أي ألف التأنيث - على ضروب ، فسبها فعلاء التي لا تكون أبدا إلا للتأنيث ، ولا تكون همزتها إلا منقلبة عن ألف ** فإذا كانت اسما كان على ثلاثة أضرب اسم غير مصدر ، واسم مصدر ، واسم يراد به الجمع **) ، ثم قال : (قال الفارسي عند تحليل القسمة الثانية في هذا الباب : وأما ما جاء

من هذا المثال مصدرا فنحو السراء والضرراء والبأساء والنعماء ، وفي التنزيل : ولكن أذقناه نعاء بعد ضراء مسّته) • فاستبان بهذا أن المصدر مذكر ما لم تكن به علامة من علامات التأنيث ، الألف أو الهاء •

ولكن قد جاء (الشرى) وزان (الهدي) ، على فَعَل ، ففيل إنه مصدر وقد أنت ، فما وجه ذلك ؟

جاء في المزهرة (٤٠/٢) : (المصادر على فَعَل قليلة • قد جاء من ذلك الهدي ، ولقيته لقي ، وزاد المرزوقي : الشرى) • وجاء فيه أيضا حول ما ورد من الأسماء المؤنثة التي لا علامة فيها للتأنيث (١٤٤/٢) : (وفي المقصور للقاللي ، قال أبو حاتم : الشرى مؤنثة ، يقال طالت سَراهم ، وهو سير الليل خاصة دون النهار) • وقد أشار الى ذلك أيضا صاحب البلغة أبو البركات بن الأنباري •

وفي اللسان والتاج أن من العرب من أنت الشرى ، ومنهم من ذكر ، ومنهم من جمع بينهما ، فما توجيه تأنيث الشرى إذا كان مصدرا ، وليس ألفه ألف تأنيث ، وهل لهذا نظير في اللغة ؟

كشف عن ذلك الجوهري ، وهو أنحى اللغويين ، كما قال ابن بري ، فقال في صحاحه (ذلك أن بعض العرب تؤنث الشرى والهدى ، وهم بنو أسد ، توهماً أنه جمع لسرية وهديّة) • وقد أسس الزمخشري على هذا فجعل المؤنث جمعا لسرية ، والمذكر مصدرا للفعل فقال في الأساس : (وطال بهم الشرى ، وطالت ، يكون مصدرا كالهدي ، وجمع سرية) أي يكون مصدرا فيذكر ، وجمع سرية فيؤنث ، فلا يقع ثمة شذوذ •

وقد جاء في المخصص (١٧٩/١٥) : (الدجى جمع دجية ، وهي الظلمة *** وقال الفارسي : الدجى مصدر وليس بجمع) ! وفي شرح الشافية للرضي (٥٦) : (قالوا ليس في المصادر ما هو على فَعَلَ إلا الهدي والسرى * ولدترته في المصدر يؤنثها بنو أسد ، على توهم أنها جمع هدية وسرية وإن لم تسمعا لكثرة فَعَلَ في جمع فَعَلَة) *

هذا وقال العدناني (يخطيء الشيخ ابراهيم اليازجي من يؤنث كلمة ضوزاء ، ويرى أنها يجب أن تذكر ، والحقيقة هي أن ضوزاء مؤنثة) * وأنت لا تسلك إلا استغراب هذا ، وقضاء العجب منه ، فكيف ينكر الأستاذ العدناني تذكير الضوزاء ، وقد استشهد بسا حكاة أبو العباس في كتاب المقصور والمدود : (قال سيويه فن قصرها جعلها جمع ضوزاء ، ومن مدّها جعلها مصدرا كالززال) * أوليس يشهد قول سيويه (ومن مدّها جعلها مصدرا كالززال) أنه مذكّر؟ بل كيف يأبى التذكير على اليازجي ، وقد علله هذا فأوضح أن هزته واو لأنه من ضوضى يضوضى ؟
فالحق كما رأيت أن الضوزاء مذكّر على فَعَلال كززال ، ومؤنث على فعلاء كعدراء *

هذا وما دما بسبيل تخطئة الأوائل فهذا مثال آخر ، ذلك أن الدكتور مصطفى جواد عضو مجمع اللغة العربية العراقي قد عاب على ابن جني قوله في الخصائص (١٧/١) : (وإن عريت بقية حروف المضارعة *** من اجتماع هزتين) * قال الدكتور جواد في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم / ٥٦) : (قلنا الصواب : سائر حروف المضارعة ، لأن الثلاثة بالنسبة الى واحد سائر لا بقية) * ولم يزد على ذلك !

وكان كلام ابن جني على أن الهززة الثانية في (أُوْكْرَم) قد حذفت حين اقترنت بهززة المضارعة لاستثقالهم اجتساع هزرتين . فقليل (أُوْكْرَم) * على أنها حذفت كذلك مع بقية حروف المضارعة . غير الهززة . وهي النون والياء والياء والتاء . طردا للباب * فقليل (نكْرَم رِيكْرَم وتكْرَم) . وليس في هذه اجتساع هزرتين *

والذي أراده الدكتور جواد باعتراضه المذكور أنه مادام المقصود بـ (بقية حروف المضارعة) الحروف الثلاثة المتقدمة ، غير الهززة . وهي معظم حروف المضارعة . وكانت (بقية) للباقي الأقل ، و (سائر) للباقي الأكثر . فصواب التعبير ، على ما يراه ، (سائر حروف المضارعة) لا (بقية حروف المضارعة) *

أقول إن معنى (سائر) في اللغة هو (الباقي) . ولا نزاع في ذلك عند الأكثرين . وأن اشتقاقه من (السور) وهو البقية قلت أو كثرت * وقال جساءة إنه يطلق على (الجميع) كما ذهب إليه الجرهمي وأبو علي الفارسي والجواليقي وابن بري وغيرهم (التاج) فقل تعصروا (السائر) على الباقي الأكثر ، كما رآه الأستاذ جواد . وختسوا (البقية) بالأقل ؟

قال الحريري في درة الغواص (يستعملون سائرا بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ، ومنه قيل لما بقي في الأناء سور) * وقد استدلل على ذلك بقول الرسول (ص) لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة (اختر أربعا منهن وفارق سائرهن) أي من بقي بعد الأربعة قال الحريري (ولما وقع سائر في هذا الموطن بمعنى الباقي الأكثر منع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي الأقل ، والصحيح أنه يُستعمل في كل باق قل أو كثير) * وأيده الخفاجي في شرحه فقال (ظن قوم

أنه يختصّ بالأكثر استدلالاً بما وقع في حديث غيلان ، حين أسلم ••
وارتضاه أبو علي وابن دريد وقالوا : سائر الشيء معظه •• والصحيح
أنه يستعمل في كل باق قلّ أو كثر) • وأكد ذلك الألوسي في شرحه
أيضا فأبى قول من خصّ (سائرا) بالأكثر ، وقال : (وردّ بسباع
استعماله في الأقل كالأكثر) !

فأنت ترى أن (سائرا) بمعنى (الباقي) قلّ أو كثر • وقد
أكده الأكثرون حين نَفَوُا أن يكون له معنى (الجميع) أو حين
أفصحوا عن أن أصله (السور) وهو البقية •

فقد قال صاحب التاج (والسائر الباقي) ثم استشهد بأقوال
الأمّية ، وما ذكره ابن الأثير في تفسير الحديث (فضل عائشة على
النساء كفضل الثريد على سائر الطعام) ، إذ قال في النهاية (أي باقيه ،
والسائر مهوز الباقي ، والناس يستعملونه في معنى الجميع ، وليس
بصحيح • وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث وكلها بمعنى باقي
الشيء) •

وقال المرزوقي في شرح الحساسة (٤٩٠) : (والسائر الباقي من
الشيء ، وهو من السور) • وقال أيضا (١١٥٣) : (وقوله من سائر
الناس ، أي من باقي الناس ، هو من السور • ومن وضعه موضع
الجميع فقد أخطأ) •

وقال الفيومي في المصباح : (واتفق أهل اللغة أن سائر الشيء
باقيه ، قليلا كان أو كثيرا) •

وقال أبو منصور في التهذيب : (وأما قوله : وسائر الناس همج ،

فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر في أمثال هذا الموضع ؛
الباقي) *

أما عن أصله فقد جاء في (الجاسوس على القاموس) لأحمد
فارس الشدياق: (إن تفسير السائر بمعنى الجميع أو الباقي على اختلاف
الرواية لا يصح من سائر فإنه متعدّ بمعنى أبقى ، فلا يصح استعماله
هكذا إلا من فعل لازم ، كما أشار إليه الأزهرى بقوله : والسائر
الباقي وكأنه من سائر فهو سائر أي فضل) *

أقول إن الأزهرى لم يحك عن العرب (سائر يسأر سؤرا)
وإنما قدر هذا حين حاول أن يكمل مادة (السور والسائر) ويتوخي
صيغة الفعل اللازم الذي يكون السور مصدرا له ، ويأتي الوصف
منه على سائر *

فيسكن أن يكون الفعل على (فععل) لازما ، كما رواه ابن منظور في
اللسان حكاية عن الأزهرى إذ قال : (وفي التهذيب ... وكأنه من
سائر يسأر فهو سائر) ، ويؤنس هذا أن اسم الفاعل إنما يثاغ من
(فععل) بنتحتين ، أيأ كان ، ولا يطرد من (فععل) بفتح فكسر ،
إلا إذا كان متعديا * ولكن يبعد ذلك أن مصدر (فععل) المقيس ؛
إذا كان لازما هو (الفعول) ما لم تعتل عينه أو يدل على امتناع
أو تقلب أو داء **

ويسكن أن يكون الفعل (سائر يسأر فهو سائر) كما نصت عليه
نسخة التهذيب ، وحكاها صاحب الجاسوس ؛ إذ اتفق ل (فععل
يفعل) اللازم أن يكون المصدر أو الاسم منه على (فععل) كسور ،
والوصف على (فاعل) كسائر ، في كثير من الأفعال * وذلك (زهد
زهدا فهو زاهد ، وهزى هزأ فهو هازيء ، وسخر سخرأ فهو

ساخر ، وعَرِيَّ عَرِيًّا فهو عارٍ ، وبُخِلَ بُخْلًا فهو باخل ، ونَضَجَ نَضَجًا فهو ناضج () .

وجاء الوصف على (فاعل) من (فَعِل) اللازم ها هنا .
 حبال على الأفعال المتعدية كما صرّحوا بذلك حين وجّهوا (سَخَطَ يسخَطُ سَخَطًا فهو ساخط) . قال أبو علي الفارسي فيما حكاه ابن سيده في المخصص (١٤٠ / ١٢) : (إعلم أن فَعِلَ يفَعَل إذا كان اسم الفاعل منه على فاعل ، فهو يجري مجرى ما يتعدى وان كان لا يتعدى كتقولك سَخَطَ يسخَطُ فهو ساخط وخشي يخشى فهو خاشٍ) .
 وجاء في الكتاب (٢١٥ / ٢) ما يؤيده . ولا شك أن اسم الفاعل في هذا كانه وصف على الثبوت دون الحدوث .

فتبين بما بسطنا أن (سائر) و (البقية) بسعنى الباقي ، سواء عند الأكثرين . وأن قول ابن جني (بقية حروف المضارعة) مستقيم لا سبل فيه لعائب ، وأن اعتراض الأستاذ جواد ، مدفوع لا يثبت على نقد .

وهذا سيويه يوقع (البقية) في كلامه موقعها في كلام ابن جني ، حين يتحدث عن الترخيم في الشعر ، فيقول (٣٤٣ / ٢) : (وجعلت البقية بسنلة اسم يتصرف من الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت يا حاراً) . فقد عبّر سيويه عن الحروف الثلاثة الباقية من (حارث) بعد حذف (الثاء) بالبقية ، كما عبّر ابن جني عما بقي من حروف المضارعة ، غير الهمزة ، بقية حروف المضارعة .

هذا ولعل ما بعث الأستاذ جوادا على إنكار تعبير ابن جني ما جاء في شرح درة العواص للآلوسي حول كلام أبي علي على (سائر) . قال أبو علي (وردّ كونه من السور بوجهين أحدهما أن السور بسعنى

البقية ، والبقية تقتضي الأقل ، والسائر يقتضي الأكثر) • وعلّق
الآلوسي فقال : (وردّ بساع استعماله في الأقل كالأكثر) • كما
ردّه كثيرون على ما قدّمنا •

ولكن إذا صحّ أن في المسألة قولين • وقد تساويا في القوّة •
وأخذ ابن جني بما استرجح أو استصوب منهما • وهو الامام المجتهد
البصير بسذاهب الكلام ، العليم بمواضع النقد ، أفيوغ أن تقطع
بالتحطئة لما أخذ به ونستبد بالرأي فيما اعتقد • ونكفي أنفسنا كدّ
النظر والتدبر ونسقط عنها كثافة البحث والتأمل • ونقول (الصواب
سائر حروف المضارعة • لأن الثلاثة بالنسبة الى واحد سائر لا بقية)
ولا زيد على ذلك حرفاً ؟

أقول لا شك أن على العالم أن يكشف عما يقع من هفوات
العلماء ويتفق من زلاتهم • ولكن قد صحّ بما ذكرنا أن عليه أن يكون
حسن التحقيق والتثبت فيما يعيب ، طویل النّفس فيما يتخذ من
البحث والتنقير فلا يتجّه من نقده انتهاك أو إجحاف لمن صدقت نيّاتهم
في تحرّري الصواب وابتغاء الحق •